آثار النقود الإلكترونية على السياسة النقدية

د/ إيمان محمد خيري طايل

مدرس الاقتصاد بالمعهد العالى للحاسبات والمعلومات

وتكنولوجيا الإدارة بطنطا

Email: Dremankhairytayel@gmail.com

الملخص

تعتبر النقود الالكترونية أحدى الابتكارات التى نتجت عن التقدم التكنولوجى، ونجد أنها متعددة الصور والاشكال مما يثير النقاش حول عدد من المسائل الاقتصادية والنقدية والتى ينبغى الاهتمام بها فى ظل المتغيرات الحديثة التى تستعمل فى ظلها السياسة النقدية وتؤثر على فعاليتها، وتهدف الدراسة الى توضيح أثر النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزي واثرها أيضا على أهداف وأدوات السياسة النقدية مع توضيح مزايا النظام النقدى الالكترونى ومدى تاثيره على فعالية السياسة النقدية فى ضوء الضوابط الشكلية والموضوعية المنظمه لاصدار النقود الالكترونية.

الكلمات المفتاحية: السياسة النقدية –البنوك المركزية – النقود الالكترونية

Abstract

Electronic money is one of the innovations that resulted from technological progress, and we find that it is multiple images and forms, which raises discussion about a number of economic and monetary issues that should be taken care of in light of the modern variables under which monetary policy is used and affect its effectiveness, and the study aims to clarify the impact of electronic money. On the functions of the central bank and its impact also on the objectives and tools of monetary policy, with an explanation of the advantages of the electronic monetary system and the extent of its impact on the effectiveness of monetary policy in light of the formal and objective controls regulating the issuance of electronic money.

Keywords: monetary policy - central banks - electronic money

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية احدى أهم السياسات الاقتصادية، فهى تنظم العلاقة بين النقود والنشاط الاقتصادى وتعمل على تحقيق اهدافها التى تتوافق مع أهداف السياسة الاقتصادية العامة من خلال استخدام أدواتها الكمية والكيفية، ومع التطور التكنولوجى وظهور النقود الالكترونية هل ستقوم السياسة النقدية بتحقيق أهدافها لتحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

لذلك سوف نقوم بتوضيح مفهوم السياسة النقدية ومفهوم النقود الالكترونية وتوضيح أهم اهداف وأدوات السياسة النقدية وأهم الاثار التى تنتج من استخدام النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزي مع توضيح الآراء المختلفة في أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية وأهم مزايا النظام النقدى الالكترونى وأهم الضوابط الشكلية والموضوعية لاصدار النقود الالكترونية.

موضوع البحث:

سوف يتم تناول هذا البحث من خلال فصلين، الفصل الأول يتكون من مبحثين، المبحث الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية واهدافها، والمبحث الثاني يتناول أدوات السياسة النقدية ومفهوم النقود الالكترونية.

أما الفصل الثاني سوف يتم من خلاله توضيح أثار النقود الالكترونية على السياسة النقدية وذلك في أربع مباحث.

يتناول المبحث الأول أثر النقود الإلكترونية على وظائف البنك المركزي، والمبحث الثانى يتناول أثر النقود الإلكترونية على أهداف السياسة النقدية أما المبحث الثالث سوف يتناول أثر النقود الإلكترونية على أدوات السياسة النقدية.

أما المبحث الرابع سوف يتم من خلاله تناول أثر النقود الإلكترونية على فعالية السياسة النقديه وذلك من خلال توضيح الاراء التى مع النقود الالكترونية والاراء التى ضد النقود الالكترونية ثم بعد ذلك نوضح أهم الضوابط الشكلية والموضوعية لإصدار النقود الالكترونية.

أهمية البحث:

- توضيح اهداف السياسة النقدية فى تحقيق النمو الاقتصادى.
- توضيح أثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية وفعاليتها فى الحياة الاقتصادية.

هدف البحث:

- توضيح مفهوم كل من السياسة النقدية والنقود الالكترونية
- توضيح أهم أهداف السياسة النقدية وأدواتها الكمية والكيفية
- توضيح أهم اثار النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزي وأهداف وأدوات السياسة النقدية
- توضيح ضوابط إصدار النقود الالكترونيه

إشكالية البحث:

- كيف تؤثر النقود الالكترونية على دور البنوك المركزية والسياسه النقدية في تحقيق أهدافها.
- كيف يمكن للبنوك المركزية أن تستجيب لزيادة استخدام النقود الالكترونية.

فروض البحث:

- هل هناك أثر للنقود الالكترونية على وظائف البنك المركزى.
- هل هناك أثر للنقود الالكترونية على أهداف وأدوات السياسه النقدية.
- هل هناك أثر للنقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية.
- هل هناك مزايا للنظام النقدى الالكترونى.

- هل توجد ضوابط للاصدار النقدى الالكترونى.

منهجية البحث:

يتضمن هذا البحث المنهج الاستقرائى الوصفى للسياسة النقدية وأهم الاثار المترتبة على استخدام النقود الالكترونية بدلا عن النقود التقليدية.

خطة البحث: آثار النقود الالكترونية على السياسة النقدية

الفصل الاول: السياسة النقدية والنقود الإلكترونية (المفهوم – الأهداف)

المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية

أهداف السياسة النقدية

المبحث الثانى: أدوات السياسة النقدية

مفهوم النقود الالكترونية

الفصل الثانى: أثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية

المبحث الاول: أثر النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزى

المبحث الثانى: أثر النقود الالكترونية على أهداف السياسة النقدية

المبحث الثالث: أثر النقود الالكترونية على ادوات السياسة النقدية

المبحث الرابع: أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية

ضوابط إصدار النقود الالكترونية

الفصل الاول

السياسة النقدية والنقود الإلكترونية (المفهوم – الأهداف)

تمهيد وتقسيم:

سوف يتم تناول هذا الفصل في مبحثين الأول يتناول مفهوم السياسة النقدية وأهدافها والثاني يتناول أدوات السياسة النقدية ومفهوم النقود الالكترونية.

المبحث الاول: مفهوم السياسة النقدية

تنوعت واختلفت المفاهيم للسياسة النقدية لذلك سوف نذكر بعض المفاهيم للسياسة النقدية:

- **تعرف السياسة النقدية:** Monetary Policy على أنها مجموعة الوسائل التى تطبقها السلطات النقدية المهيمنة على شئون النقد والائتمان وتتم هذه الهيمنة إما بإحداث تأثيرات فى كمية النقود أو نوعية وسائل الدفع بما يلائم الظروف الاقتصادية والهدف من هذه التأثيرات إما امتصاص السيولة الزائدة أو تزويد الاقتصاد بتيار نقدي جديد [1].
- يمكن تعريفها ايضا على أنها مجموعة من الاجراءات التى تستخدمها السلطات النقدية بغرض التاثير على المعروض النقدى بطريقة ما للوصول الى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية[2] ويمكن نستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة من الاجراءات التى تتخذها الدولة للتأثير على حجم العرض النقدى فى الحدود المناسبة بما يتماشى مع مستوى النشاط الاقتصادى المطلوب تحقيقه منعا للتضخم أو تجنبا للانكماش بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية العامة للدولة.

([1]) السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية 1988، ص 261

([2]) احمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003– 2004 ص224

أهداف السياسة النقدية:

هناك اختلاف في أهداف السياسة النقدية طبقا لاختلاف مستوى التقدم الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد وايضا اختلاف النظم المطبقة والظروف السائدة لكل بلد.

لذلك سوف نحاول التعرف على الأهداف المختلفة للسياسة النقدية

1- الأهداف الأولية:

هى عبارة عن أهداف استراتيجية اولية يقوم البنك المركزى من خلالها بالتأثير على الأهداف الوسيطة التى هى ايضا هى عباره عن صلة ترابط بين أدوات السياسة النقدية والاهداف الوسيطة وتتمثل في الاتي:

(أ) مجمعات الاحتياطات النقدية

يقوم البنك المركزى بعمل حصر لمختلف الكتلة النقدية حتى يتمكن من ممارسة السياسة النقدية على أكمل وجه معتمد فى ذلك على مبدأ السيولة، وتتكون من النقود المتداولة، ونقود الودائع والنقود المساعدة والاحتياطيات المصرفية والنقود الموجودة لدى خزائن البنوك [1].

(ب) ظروف سوق النقد

إن قدرة المقرضين وموافقتهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومعدل ارتفاع أو انخفاض اسعار الفائدة وشروط الاقتراض الأخرى هو الثانى من الاهداف الاولية ويحتوي ايضا على الاحتياطيات الحرة ومعدل الارصدة البنكية وأسعار الفائدة الاخرى فى سوق النقد التى عليها رقابة قوية من البنك المركزي [2].

([1]) سوسن بركانى- أثر السياسة النقدية للبنك المركزى على التوسع الائتمانى للبنوك التجارية والتمويلى للبنوك الاسلامية- دراسة قياسية على عينة من البنوك العامة بالجزائر خلال الفترة من (2008-2015) أطروحة دكتوراه منشورة على الانترنت 2018-2019 ص 6.

([2]) احمد ابو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة الشباب الجامعية القاهرة 1998 ص 134.

2- الاهداف الوسطية:

هى عبارة عن المتغيرات النقدية التى من خلالها تسعى السلطات النقدية لتحقيق الأهداف النهائية، وهي تعتبر أيضا مؤشرات يمكن أن يكون تغيرها عاكسا لتغيرات هدف استقرار الأسعار وتتمثل فى أربعه انواع هى: [1]

أ- المجموع النقدى وهو عبارة عن مؤشرات احصائية لكمية النقود المتداولة.

ب- معدلات الفائدة وهي أحد الأهداف الوسيطة لدى الكثيرين وذلك لوجود علاقة بين معدل الفائدة ومستويات الاستثمار.

ج- **استهداف التضخم:** هو عبارة عن تحديد رقم معين معلن عن معدل التضخم لتحقيقه في مدى زمني معين.

3- الأهداف النهائية:

تعتبر الأهداف الأولية والأهداف الوسيطة وسيلة مساعدة لتحقيق الأهداف النهائية للسياسة النقدية المتمثلة في الآتى:[2]

أ) تحقيق الاستقرار فى المستوى العام للأسعار

يعتبر من أهم أهداف السياسة النقدية حيث يتم من خلال هذا الهدف تجنب حدوث تضخم أو كساد لفترات طويلة وذلك من خلال البنك المركزى.

([1]) عمار بوزعرور، الساسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (1990 – 2005) أطروحة دكتوراه منشورة على الانترنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 – 2008، ص 71

([2]) ثريا الخزرجي، السياسة النقدية فى العراق بين تراكما الماضى وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – جامعة بغداد، العدد23، 2010، ص5.

ب) العمالة الكاملة أو التوظيف الكامل

وذلك يتم من خلال البنك المركزى بأن يقوم بزيادة عرض النقود فى حالة البطالة أو الكساد بهدف زيادة الطلب الفعال وبالتالى زيادة الاستثمار والتسشغيل أو التوظيف الكامل.

ج) تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادى

تركز السياسة النقدية على زيادة الناتج المحلى الإجمالى ومن ثم كلما زاد الناتج فإنه يجب زيادة النقد للحفاظ على التوازن النقدى، وذلك من خلال سعر الفائدة بالزيادة أو بالنقصان فى حالة الرواج أو الكساد.

د) تحقيق التوازن فى ميزان المدفوعات

تسعى السياسة النقدية الى المحافظة على التوازن في ميزان المدفوعات بشكل دائم بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من النقد.

المبحث الثانى

أدوات السياسة النقدية

يوجد العديد من الأدوات للسياسة النقدية التى يستخدمها لتحقيق أهدافها النهائية، وهذه الأدوات تختلف فى قوة تأثيرها من اقتصاد لآخر وفقاً لدرجة تقدم وتطور الأسواق المالية فى الاقتصاد ومدى استقلالية البنك المركزى. وتنقسم أدوات السياسة النقدية الى ثلاثة أنواع:

النوع الأول: الأدوات الكمية

وهي التي تهدف الى التأثير على الائتمان المصرفى دون الاهتمام بأوجه استخدامه وتحتوي على ثلاثة أدوات من أجل تحقيق أفضل أداء للسياسة النقدية.

أ) عمليات السوق المفتوحة

تتمثل فى عمليات البيع والشراء المباشر بصفة عامة فى السوق المالية للسندات والأوراق التجارية والأذونات الحكومية فى السوق النقدية وذلك فى صورة تدخل مباشر من البنك المركزى فى السوق المالى والنقدى وذلك بغرض التأثير فى حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك التجارية والتحكم فى حجم السيولة لدى الأفراد والمؤسسات وكل ذلك يؤدى الى التحكم فى حجم النقود المتداولة والتأثير من خلالها على حركة النشاط الاقتصادي [1].

ب) سعر إعادة الخصم

هو الثمن الذي يتقاضاه البنك المركزي مقابل إعادة خصم الأوراق المالية والتجارية وأذون الخزانة المملوكة لدى البنوك وتحويلها الى نقود قانونية، ويكون للبنك المركزى الحرية فى تحديد هذا السعر بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية حيث يستطيع البنك المركزى عن طريق سعر إعادة الخصم من التأثير على حجم الائتمان الذي تمنحه البنوك التجارية التجارية من خلال التأثير على الاحتياطى النقدى لدى البنوك التجارية وبالتالى قدرتها على خلق الائتمان وأيضاً التأثير على سعر الفائدة وبالتالي الطالب على الائتمان [2].

ج) الاحتياطى النقدى القانونى

يتمثل في الالتزام القانوني للبنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من الودائع تحت الطلب لدى البنك المركزى وتتمثل آلية عمل الاحتياطى القانونى فى تأثيره على عرض النقود حيث إن ارتفاع نسبة الاحتياطي يخفض مضاعف خلق النقود وبالتالى يقلل من قدرة البنك على خلق الودائع.

([1]) صالح صالحى، أدوات السياسة النقدية والمالية ترشيد دور الصرفة الاسلامية، ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر فى المصارف الاسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 ابريل2010، ص14

([2]) منال جابر مرسى محمد- تقييم فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق استقرار سعر الصرف فى مصر خلال الفترة (1990-2017) المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – 201/10/12، ص 495

النوع الثانى: الأدوات النوعية:

هى التى تهدف الى التأثير فى الكيفية التى يستخدم بها الائتمان إلى استخدامات مختلفة مرغوب فيها وتتمثل فى التمييز بين أسعار الفائدة طبقاً لنوع الاستثمار المرغوب فيه، أو أجال استحقاق القروض الممنوحة للبنوك حسب الغرض المستخدم أو ربط حجم القرض بنوعية الأصول المقدمة كضمان لهذا القرض، تعتبر هذه الأدوات مكملة للأدوات الكمية ويتوقف نجاح تلك الأدوات على تحقيق التأثير المطلوب فى توجيه الائتمان على عدة عوامل أهمها المراقبة المفروضة على استخدام القروض الممنوحة فى المجالات المحددة لها [1].

النوع الثالث: أدوات الرقابة المباشرة

يتم استخدام هذه الأدوات من قبل البنك المركزى عند عدم قدرة الأدوات الكمية والنوعية فى تحقيق أهداف السياسة النقدية أو عند تحسين زيادة فعالية تأثير تلك الأدوات وتتمثل فى التدخل المباشر فى عمليات البنوك باستخدام الأدوات المباشر التالية:

أ) سياسة تأطير الائتمان والسقوف الائتمانية

هى إجراء تنظيمى يتم بموجبه تحديد أسقف ائتمانية لتطوير القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية وفق نسب محددة خلال السنة [2].

ب) الرقابة المباشرة والتفتيش الميداني:

يستخدم البنك المركزى تلك الأداة لتطبيق السياسة النقدية فى حالة الأوضاع الاقتصادية الحرجة لمعرفة مدى التزام البنوك بالقوانين والأنظمة الموضوعة للإدارة المصرفية السليمة [3].

([1]) على حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص121.

([2]) محمد راتول، صلاح الدين كروش- تقييم فعالية السياسة النقدية فى تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 66-2014، ص90.

([3]) سوسن بركانى، مرجع سبق ذكره، ص22.

ج) إصدار التعليمات والتوجيهات:

تتمثل في التوجه المباشر من قبل البنك المركزى للبنوك والمؤسسات المالية لتحديد حجم الائتمان الممنوح ونوعية وكيفية استخدامه والهدف منها التأكيد على حسن سير أعمال البنوك التجارية.

د) الجزاءات:

يفرض البنك المركزى بعض الجزاءات على البنوك التى تتهاون ولا تتقيد بتنفيذ التوجيهات الملزمة وتتمثل الجزاءات في أنه قد يحرمها من الائتمان الذي يقدمه كمقرض أخير.

مفهوم النقود الالكترونية:

اختلف الاقتصاديون فى تعريف النقود الالكترونية ولذلك وجد العديد من التعريفات نذكرها فى الآتى:

- عرفت على أنها قيمة نقدية مخزنة بطريقة الكترونية على وسيلة الكترونية كبطاقة أو ذاكرة حاسب آلى ومقبولة كوسيلة للدفع بواسطة متعهدين غير المؤسسة التي أصدرتها، ويتم وضعها فى متناول المستخدمين لاستعمالها كبديل عن العملات النقدية والورقية وذلك بهدف إحداث تحويلات الكترونية لمدفوعات ذات قيمة محددة[1].
- تعرف أيضاً على أنها عبارة عن نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات الكترونية على القرص الصلب لجهاز الحاسب الآلي في مكان يسمى المحفظة الالكترونية ويمكن استخدام هذه الوحدات في اتمام الصفقات المالية والتجارية عبر شبكة الانترنت بما فى ذلك شراء المستلزمات اليومية ودفع ثمنها في شكل وحدات من النقود الالكترونية [2].

([1]) عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث– النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (1)، يناير 2017، ص14.

([2]) محمود أحمد الشرقاوى، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها – بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الامارات العربية المتحدة – دبي 2003 ص 29

الفرق بين النقود الالكترونية والعملات الرقمية المشفرة

النقود الالكترونية:

هى مخزن الكترونى لقيمة نقدية على وسيلة تقنية تستخدم للقيام بمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها، دون الحاجة الى وجود حساب بنكى عند إجراء الصفقة، وتستخدم كأداة محمولة مدفوعة مقدماً[1]. وهي نقود حقيقية مثل الدولار واليورو والجنيه ويتم تداولها عبر شبكة الانترنت ويتم تحويلها إلى وحدات الكترونية مدفوعة مقدماً ومخزنة على الأجهزة الالكترونية وغير مرتبطة بحسابات بنكية.

العملات الرقمية المشفرة:

هى لا تمثل أى عملة من العملات الحقيقة القانونية وإنما هي عملة مستقلة في ذاتها غير مغطاة بأية عملة أخرى ولا مرتبطة بأية جهة سيادية أو مركزية [2].

([1]) محمد ابراهيم محمود الشافعى– الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية – بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية والالكترونية بين الشريعة والقانون، دبى، 2003، ص134.

([2]) باسم أحمد عامر– العملات الرقمية (البيتكوين أنموذجا) مدى توافقها مع ضوابط النقود فى الاسلام– مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد 16، العدد 1 يونيو 2019، ص272.

مقارنة بين العملات الرقمية الخاصة والافتراضية والعملات الرقمية للبنك المركزى – والنقود الالكترونية[1]

وجه المقارنة	العملات الرقمية الخاصة والعملات الافتراضية	العملات الرقمية للبنك المركزى	النقود الالكترونية
التعريف	التمثيل الرقمي للقيمة لا تصدر عن بنك مركزي أو مؤسسة ائتمانية أو مؤسسة أموال الكترونية والتى فى بعض الظروف يمكن استخدامها كملف بديل للمال – وهى عملات فرعية من العملات الرقمية الخاصة والتى تستخدم اثبات التشفيير لتحقق منه عملية	هى قيمة نقدية مخزنة الكترونيا ويمكن استخدانها لتسديد المدفوعات وهي مسؤلية البنك المركزى	قيمة نقدية فعليه مخزنة فى جهاز كمبيوتر يمكن استخدامه لتسديد مدفوعات عبر تجارة التجزئة والأغراض
الجوانب الرئيسية	– عملة جديدة – نظام جديد	– عملة جديدة – نظام دفع جديد	شكل من اشكال مدفوعات التجزئة غير النقدية
أمثلة	بيتكوين ريبيل	Dinero Elctronico الاكوادور	–Touch'n Go (Malaysia) –Octopus card Hong Kong

([1]) Nurjannah Ahmat, Sabrina Bashir central Bank Digital currency: A Monetary policy perspective Monetary policy Department, Bank Negara, Malaysi, central Bank of Malaysia, September 2017.

الفصل الثانى

آثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية

تمهيد وتقسيم:

سوف يتم تناول هذا الفصل من خلال أربعة مباحث المبحث الأول يتناول آثار النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزى والمبحث الثانى يتناول آثار النقود الالكترونية على أهداف السياسة النقدية والمبحث الثالث يتناول آثار النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية، والمبحث الرابع يتناول أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية، وضوابط إصدار النقود الالكترونية

المبحث الأول

آثار النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزى

1- آثر النقود الالكترونية على البنك المركزى كبنك الاصدار النقدى:

الاصدار النقدى الجديد من أهم وظائف البنك المركزى ولكن فى ظل وجود النقود الالكترونية هل سيقوم البنك المركزي بوظيفته هذه؟

نجد أن من أهم خصائص النقود الالكترونية هى حرية إصدارها من خلال البنوك التجارية أو المؤسسات المالية ونتيجة للمنافسة بين البنوك فمن الممكن أن يؤدى ذلك إلى إفلاس البنوك وتقليل المصداقية فى هذه النقود المصدرة بواسطة القطاع الخاص، لذلك يمكن القول إن وظيفة الاصدار النقدي عند البنك المركزى تتأثر إلى حد كبير بدخول أطراف أخرى فى عملية إصدار النقود الالكترونية، ولكن هذا التأثير يتوقف على ما يلي[1]:

([1]) حسام الدين على صادق، وسائل الدفع الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 2013. ص 311

- في حالة أن يكون البنك المركزي مصدر للنقود الالكترونية فسوف يحتفظ بوظيفته الخاصة بإصدار النقود، ولكن في شكل آخر.
- فى حالة استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطى كامل أو جزئى لاصدار النقود الالكترونية ووجود نظام مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية فان وظيفة البنك المركزى كمصدر للنقود سوف تتآثر.
- فى حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطى كامل أو جزئى لاصدار النقود الالكترونية ووجود نظاك مشترك للمدفوعات يجمع بين النقود التقليدية والنقود الالكترونية فان وظيفة البنك المركزى كمصدر للنقود سوف تتاثر بدرجة كبيرة.
- فى حالة عدم استخدام الودائع تحت الطلب كاحتياطى كامل أو جزئى لاصدار النقود الالكترونية ووجود نظام جديد للمدفوعات تسيطر عليه النقود الالكترونية فإن وظيفة البنك المركزى كمصدر للنقود سوف يتم الغاوها.

كما أن البنوك المركزية تحقق ارباحا كبيرة من وراء عملية إصدار النقود بدلا من الحكومة وارباح هذه الارصدة هي الريع الذي يحصل عليه البنك المركزي مقابل إصدار العملة، فجانب الخصوم في ميزانية البنك المركزى يقوم بصفة إصدار العملة والتى تصدر عن سعر فائدة يساوى صفر، اما جانب الأصول فيكون من الأوراق المالية ذات الفائدة مثل السندات الحكومية وبذلك يمكن للبنك المركزي أن يحقق فائدة من الفرق بين الاصول والخصوم ويعتبر هذا الريع من أهم مصادر الدخل بالنسبة للبنك المركزي.

تتمثل الدخول الناتجة عن صك العملة فى الفرق بين القيمة الأسمية للنقود والتكلفة التى تحملتها الحكومة عن صك هذه العملة، وبالتالي فإن ارباحا كبيرة يمكن أن تنتج عن عملية الإصدار وذلك لان

عملية طباعتها أقل من قيمتها الاسمية وهو ما يحقق ارباحا ضخمة تدخل فى ميزانية الدولة وتمثل ايرادا كبيرا لها.[1]

وبالتالى إذا حلت النقود الالكترونية محل النقود التقليدية الحاضرة فإن ذلك سوف يؤدى إلى انكماش ميزانية البنك المركزى وبالتالى فإن ارباح البنك المركزى سوف تنخفض، وعادة ما تكون هذه الارباح أكبر من مصاريف التشغيل وبالتالى فإن انخفاضها سوف يضع البنك فى وضع لا يستطيع معه تغطية تكاليف التشغيل مما يؤثر على استقلالية البنك المركزى.

2- آثر النقود الالكترونية على وظيفة البنك المركزى كبنك البنوك وكملجأ اخير للإقراض:

نتيجة لوجود النقود الالكترونية سوف تتأثر قدرة البنك المركزى فى القيام بهذه الوظيفة وتتوقف درجة التأثير على مدى استخدام النقود الحالية كأساس كلى أو جزئى لاصدار النقود الالكترونية، ففى حالة الاعتماد عليها سوف يستطيع البنك التحكم فى حجم الاحتياطيات لديه وبالتالي يمكن أن يستمر في إداء هذه الوظيفة.[2]

كما أن انتشار وسائل الدفع الالكترونية والنقود الالكترونية تؤثر على قدرة البنك فى القيام بدور الملجأ الأخير للإقراض وذلك حسب نسبة الاحتفاظ بالاحتياطى النقدى.

ففى حالة عدم الاحتفاظ بأى احتياجات نقدية لديه فلن يستطيع القيام بهذه الوظيفة خاصة فى ظل دخول مؤسسات أخرى غير البنك كما تتوقف قدرة البنك المركزى على القيام بعملية التسويات بين البنوك وخاصة وأن هناك العديد من الحالات يمكن من خلالها إجراء المقاصة بين البنوك مثل الحالات التالية:[3]

([1]) محمد ابراهيم محمود الشافعى – مرجع سبق ذكره ص 165.

([2]) حسام الدين على صادق، مرجع سابق، ص311.

([3]) مريم ماطى، البنك المركزى وإدارة السياسة النقدية فى ظل الاقتصاد الرقمى، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017، ص124.

- التسويات الالكترونية الثنائية بين البنوك دون الحاجة للرجوع إلى البنك المركزي حيث إنه من الممكن أن يتم اجراء جميع الصفقات الكترونيا مع عدم قدرة السلطة المركزية على مراقبة هذه التحركات.
- وجود بعض الهيئات الخاصة للقيام بعملية المقاصة بين البنوك.

المبحث الثانى

آثار النقود الالكترونية على أهداف السياسة النقدية

من أهم أهداف السياسة النقدية هو تحقيق التوازن النقدى وعدم حدوث تضخم من خلال التأثير فى عرض النقود والطلب عليها، وذلك من خلال إجراءات يقوم بها البنك المركزى.

1- تأثير النقود الالكترونية على عرض النقود:

عرض النقود يتكون من أوراق البنكنوت والنقود المساعدة والودائع البنكية، وتأثير النقود الالكترونية على كمية وسائل الدفع الجارية M1 يتوقف على عدة عوامل أهمها قدرة الجهاز البنكى على التوسع فى الائتمان والاحتياطى القانونى والأرصدة والنقود الالكترونية والطلب على الودائع [1].

ولدراسة تأثير إحلال النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت في كمية وسائل الدفع الجارية M1 يجب إضافة رصيد النقود الالكترونية اليها، كما أن التحول إلى استخدام النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت سيؤثر على كمية وسائل الدفع الجارية بطريقتين [2].

(أ) تأثير مباشر على كمية وسائل الدفع بتخفيض الطلب على أوراق البنكنوت نتيجة إحلال النقود الالكترونية محل أوراق البنكنوت.

([1]) Peter Spenser, Regulation of the payments market and the prospect for digital Money, Bis Paper, No7, p69.

([2]) صلاح زين الدين- دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية- مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون لكلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة – 10-12مايو 2003، ص339.

(ب) نتيجة لهذا التحول سوف يتم تغيير رصيد الاحتياطى القانونى للبنوك التجارية لدى البنك المركزى وبالتالى سيتغير حجم الودائع الجارية مما يغير إجمالى كمية وسائل الدفع الجارية.

2- تأثير النقود الالكترونية على الطلب على النقود[1]:

إذا حلت النقود الالكترونية محل النقود القانونية ذلك سوف يزيد من فاعلية السياسة النقدية وذلك عن طريق تقليل تقلب مضاعف النقود الذي يعود الى التغيرات فى الطلب العام على النقود وهو يتوقف على عامين أساسين هما:

(أ) تزايد النقود الالكترونية بالقدر الذي يجعلها تقلل بشكل جوهري من الطلب على العملة.

(ب) إدارة السياسة النقدية عن طريق التحكم فى كمية النقود التى يعتبر البنك المركزي مسؤولا عنها، ولكن هناك رأى آخر معاكسى هو أن التوسع فى استخدام النقود الالكترونية قد يؤدى الى تقليل أو اختفاء دور البنك المركزية في إصدار النقود، ولكنه لن يؤدى الى تلاشى دورها فى إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن التعاملات الضريبية أو عن التعاملات بين المؤسسات الخاصة المصدرة للنقود الالكترونية.

([1]) أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية فى إدارة السياسة النقدية – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد9، 2001، ص 88.

المبحث الثالث

آثار النقود الالكترونية على أدوات السياسة النقدية

1- تأثير النقود الالكترونية على سياسة السوق المفتوحة:

إن هدف عمليات السوق المفتوحة المقامة من قبل البنك المركزى هو ضمان الاستقرار المالى وتخفيض معدل التضخم عن طريق تنظيم مستوى السيولة فى النظام المصرفى التجارى من خلال شراء وبيع الأوراق المالية الحكومية فى السوق الثانوية، كما أن تدخل البنك المركزى فى السوق المالى عن طريق سياسة السوق المفتوحة لا يؤدى بالضرورة الى التأثير فى حجم الائتمان لأن سياسة السوق المفتوحة هى سياسة غير مباشرة وبالتالى فإن فعاليتها تتوقف على توفر مجموعة من الشروط أهمها مقدار ما يحتفظ به البنك المركزى من الأوراق المالية الحكومية للقيام بعملية البيع والشراء ومن حيث درجة التأثير فتكون على مدى انتشار هذه الوسائل فكلما كان التعامل ضئيلا كلما كان تأُيرها ضعيفا على فاعلية السوق المفتوحة التى يقوم بها البنك المركزى وعلى العكس من ذلك فإن استخدام هذه الوسائل على نطاق واسع كبديل للنقود التقليدية قد يحدث تأثيرا على قدرة البنك فى القيام بعمليات السوق المفتوحة[1].

2- تأثير النقود الالكترونية على الاحتياطى القانونى:

البنوك التجارية تحتفظ نسبة معينة من حجم الودائع المتوفرة لديها لدى البنك المركزى كاحتياطى نقدى قانونى بهدف حماية أموال المودعين كما تعتبر أداة فعالة للتحكم فى قدرة البنوك التجارية على منح الائتمان، وتتوقف درجة انتشار التعامل بالنقود الالكترونية على حالة الاستخدام المكثف لها وفى هذه الحالة يقبل الطلب على الاحتياطى النقدى لدى البنك المركزى لأن استخدام الأفراد للنقود الالكترونية

([1]) Uan Sarbanoy, Monetary and exchange rate policy in economics newly independent currencies lessons from, recent History, National Bank of the Kyrgy2, Republic – Bi shek, May27-28, 1998.

كبديل للنقود القانونية يؤثر مباشرة على وسائل الدفع الجارية بتخفيض الطلب عليها وهذا يشكل ضغطا على البنوك المركزية لتخفيض نسبة الاحتياطى القانونى لدى البنوك التجارية[1].

3- تأثير النقود الالكترونية على سعر إعادة الخصم:

سعر إعادة الخصم هو معدل الفائدة الذى يتقاضاه البنك المركزى مقابل إعادة الخصم للأوراق المالية للبنوك التجارية، ويمكن للأفراد القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود القانونية، وبالتالى فإن هذه النقود وفي كلتا الحالتين ستدخل في خزينة البنوك، لأن مصدري النقود الالكترونية سيقومون بإيداع النقود القانونية التي تلقوها نظير النقود الالكترونية في أرصدتهم البنكية، وستقوم البنوك بتغيير النقود مقابل ودائع مع البنك المركزي ولهذه الطريقة فإن احتياطي البنوك التجارية سوف يزيد عن الحجم المرغوب فيه وفى تلك الحالة فإن البنوك سوف تختار بين أمرين[2].

أ) إما أن نقوم بشراء كثير من الأصول من المؤسسات غير البنكية أو فتح مزيد من القروض.

ب) إما أن تقوم بشراء كثير من الأصول من البنك المركزى

المبحث الرابع

آثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية

العملات الرقمية الصادرة من البنك المركزى CBDC (Central Bank Digital Currency) تشير CBDC الى نماذج العملة الرقمية التى من خلالها يتحكم البنك المركزى بالعملة ويحافظ عليها بدون مكافئ نقدى مادى وقد يستلزم إصدار عملة بهذه الطريقة من البنك المركزى إلى إصدار كمية ثابته من العملة والسماح بمعدلات فائدة يحددها نشاط السوق أو وضع معدل فائدة ثابت والسماح للسوق

([1]) برهان عثمان حسين البرزنجى، الابتكارات الحديثة فى أنظمة المدفوعات وتأثيرها فى استقرار السياسة النقدية مع إشارة الى تجربة الاتحاد الأوروبى، رسالة دكتوراه فى العلوم كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة بغداد 2007، ص 97.

[2] محمد ابراهيم محمود الشافعى، مرجع سبق ذكره، ص168-171.

بتحديد مبلغ المال من خلال الشراء بالاصول الحالية والبيع بها ، وبينما يمكن نظريا إدارة العملات الرقمية التى يصدرها البنك المركزى باعتبارها نموذجا مركزيا مع المعاملات التى تحققت منها السلطة المركزية وعالجتها، كما أن وضعية العملات الرقمية التي يصدرها البنك المركزي بوصفها بنية تحتية وطنية يترتب عليها أمكانية استفادة أى تطبيق عملى من التأقلم والأمن اللذان يوفرهما دفتر حسابات موزع[1].

أولاً: أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية:

مع انتشار النقود الالكترونية اختلفت اراء المتخصصين الاقتصاديين حول الآثر المتوقع للنقود الالكترونية على قدرة البنوك المركزية فى إدارة واستخدام أدوات السياسة النقدية ومدى فعاليتها فى إحداث التغيرات المطلوبة بين رأى يرى أن هذه النقود الجديدة سوف تؤدى إلى حدوث تغيرات مهمة في السياسة النقدية وأدواتها، كما انها ستضعف دور البنوك المركزية في إدارة السياسة النقدية وستضطرها إلى العمل على ابتكارات أدوات ووسائل جديدة تتلاءم مع التطورات والابتكارات التقنية النقدية.

الرأى الأول: عدم تأثير النقود الالكترونية على فعالية وكفاءة السياسة النقدية

يرى اصحاب هذا الرأى أن التطور فى تكنولوجيا المعلومات لن يؤدى إلى انخفاض الطلب على العملة، وأن النقود الالكترونية ليست لها نفس الخصائص الخاصة بالنقود التقليدية فى أنها مقبولة قبولا عاما وأن تكون وحدة للحساب، ومخزن للقيمة بل ستظهر فى كل مرحلة من مراحل التطور لأساليب الدفع الالكترونى ومن ثم فإن البنك المركزى لن يحتاج إلى إحداث التغيرات المناسبة فى سياسته الحالية، وفى جانب العرض أو حجم ميزانية البنك المركزى ومدى إحلالها محل النقود السائلة فإنهم يرون أنه حتى مع اختلاف الشكل التقليدى لميزانية البنك المركزى نتيجة لانتشار الدفع الالكترونى واحلالها محل النقود

([1]) Barrdear, kumhof 2016 the macroeconomics of central bank- issued digital currencies. Bank of England staff working paper No-605-As of 20 April 2017: تاريخ الدخول 2021/6/4الساعة 5:30م
www.banofengland.co.uk/research/Documents/workingpapers/2016/swp605-pdf

السائلة مما يغير من شكل خصوم البنك المركزي ، حيث أن التطورات في مجال استخدام النقود الالكترونية سوف يؤثر فقط على المنظومة المصرفية أما أهداف السياسة النقدية وأدواتها لا تتغير.[1]

الرأي الثاني: وجود تأثير للنقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية:

يرى أصحاب هذا الاتجاه آن تطور النقود الالكترونية سوف يؤدى إلى تقليل التعامل بالنقود التقليدية، ويتوقع أصحاب هذا الرأى أن ما يستحوز عليه البنك المركزى من عملات وودائع احتياطية سوف يتلاشى مع التطورات التى تفرضها البنوك الالكترونية وبالتالى تقليل دور البنك المركزى فى عملية الاصدار النقدى ولكنه لا يؤدى الى تلاشى دورة في إدارة السياسة النقدية وتسوية الالتزامات الناشئة عن التعاملات المختلفة مع انتشار النقود الالكترونية سوف يؤدى إلى الغاء الوضع الاحتكارى للبنك المركزى كمورد لوسائل الدفع مما يؤدى إلى فقدانه لأهم أدوات التدخل النقدي. من ثم عدم القدرة على التحكم فى السياسة النقدية بسبب الغاء الحاجة إلى الاحتفاظ بالقاعدة النقدية ويمكن القول إن السياسة النقدية ستتأثر باستخدام وانتشار النقود الالكترونية وهذا يعنى بالضرورة تأثر أدوات السياسة النقدية وأهدافها.[2]

ثانيا: أهمية النقود الالكترونية وعدم فعالية النظام النقدي الورقي:

(1) عيوب النظام النقدى الورقى:

- يمكن توضيح أهم عيوب النظام النقدى الورقى فى عدم فعالية السياسة النقدية في إنعاش النمو الاقتصادي وايضا تفشى ظواهر الجريمة والفساد وانتشار الاقتصاد الموازى.
- عدم فاعلية السياسة النقدية للبنوك المركزية

([1]) Riel Miller ,wolfgang Michalski and Barrie Stevens, the Future of Money organization for Economic Co-operation and Development, 2002,p20

([2]) انور محمود، كفاءة السياسة النقدية فى ظل العولمة المالية مع التركيز على النقود الالكترونيه كلية الاقتصاد، القاهرة – 2006ص71

إن استمرار النظام النقدى الورقى من الممكن أن يكون عائقا أمام نجاح السياسات النقدية التى تقوم بها البنوك المركزية فى البلدان المتقدمة لكي تحقق النمو وهذا ظهر فى الازمة المالية العالمية 2008، فقد قامت البلدان المتقدمة بتوفير المزيد من الائتمان والسياسات النقدية بأسعار فائدة بلغت في انخفاضها أقصى حد ممكن، حيث وصل تخفيض أسعار الفائدة الاسمية إلى مستويات قريبة من الصفر لكي يخفض تكلفة الاقتراض وينعش القروض الاستهلاكية والاستثمارية بما يؤدى في النهاية إلى تعزيز النشاط الاقتصادي ودفع عجلة النمو.[1]

ولكن فشلت هذه السياسة النقدية التقليدية القائمة على خفض أسعار الفائدة فى تعافى الاقتصاد ولأن البنوك المركزية لم تعد قادرة على خفض أسعار الفائدى إلى مستويات أدنى من الصفر فقد اتبعت سياسة نقدية غير تقليدية تعتمد على مشتريات الأصول (أو ما يطلق عليه التيسير الكمى) من قبيل شراء السندات الحكومية والأصول، إلا أن هذه الاجراءات لم تفلح فى تعافى الاقتصاد العالمى من ركوده فى ظل استمرار معدلات النمو البطئ وتهاوى معدلات التضخم (انكماش الاسعار) وانخفاض الاجور واستثمار الشركات لمواجهة هذه المخاطر قامت خمس بنوك مركزية فى العالم وهى البنك المركزى الاوروبى –الدنمارك– سويسرا– اليابان – السويد– بتطبيق سياسة أسعار الفائدة السلبية على الاحتياطيات الفائضة للبنوك[2] أو فرض ضريبة على هذه الفوائض غير المستغلة وهذا لدفع البنوك على ضخها في الاقتصاد بدلا من الاحتفاظ بها لدى البنك المركزى لكن اتضح لاحقا أن فرص نجاح سياسة الفائدة السلبية محدودة لمجموعة من الأسباب أهمها:[3]

([1]) Willem Buiter, Ebrahim Rahbari "high Time to Get low Getting Rid of the lower Bound on Nominal interest Rates Global Economics view citi Research Economics,9 April 2015 p3

([2]) Kenneth Rogoff "Costs and benefits to phasing out paper currency" NBER Macroeconomics Annual Conference April 11, 2014, p2-3.

([3]) Lawrence H. summers, It's tim to kill the $100 bill, Washingtonpost, 2016.february 16 https://www.washingtonpost.com/news/wonk/wp/2010/02/16//ditstime-to-kill-the-100-bill//الساعة 9 م تاريخ الدخول 2021/6/4

(أ) ان هذه السياسة تطبيق على ودائع البنوك التجارية لدى البنك المركزى وليس على ودائع الأسر لتحفيزهم على الانفاق الاستهلاكى بدلا من الادخار بما يؤدى إلى إنعاش الاستثمار ومن تم الاقتصاد.

(ب) انه حتى فى حالة تطبيق هذه السياسة على ودائع الأسر فإنها لن تكون فاعلة في ظل النظام النقدي الورقي لأنها ستدفعهم لسحب ودائعهم من المصارف واكتنازها فى منازلهم بدلا من انفاقها.

تفشى ظهور الاقتصاد الموازى والجريمة والفساد وتمويل الارهاب:

تعد الأوراق النقدية ذات القيمة الكبيرة عاملا مساعدا فى ظهور الاقتصاد الموازي وانتشار النشاط الإجرامي والفساد وزيادة تمويل الارهاب الأمر الذي جعل وزير الخزانة الأمريكي السابق (لاري ساموز) للدعوة لسحب الورقتين النقديتين من فئة 100 دولار أمريكى و500 يورو من التداول وذلك فى سياق جهود مكافحة الجريمة والفساد لأن هاتين الورقتين غالبا ما تكون فى طليعة المستهدفين بسبب سهولة حملهما وكبر قيمتهما[1]

(2) مزايا النظام النقدى الالكترونى:

- زيادة فعالية السياسة النقدية وتحقيق النمو الاقتصادى:

يرى بعض الاقتصاديين أن الغاء النقود الورقية من التداول واستبدالها بالنقود الالكترونية سوف يعمل على إقصاء الحد الصفرى من سياسة معدلات الفائدة التى تتخبط فيها البنوك المركزية منذ الازمة المالية العالمية وبالتالى سوف يساعد على تسهيل مهام السياسة النقدية فى حل مشاكل الركود وانكماش الأسعار، ففى ظل النظام النقدى الالكترونى سوف تتوافر للبنوك المركزية امكانية فرض معدلات فائدة

([1]) Kenneth Rogoff op-cit

سالبة على ودائع الأسر والشركات إذا اقتضت الضرورة وهذا لتحفيز الاستهلاك ومن ثم الاستثمار بدلا من الادخار وهو ما يعزز من فعالية السياسة النقدية وينعش النمو الاقتصادى.[1]

– مكافحة الجرائم المالية وادماج الاقتصاد الموازى فى الاقتصاد الرسمى:

تساعد النقود الالكترونية فى تنمية معاملات الدفع الالكترونى باستخدام بطاقة الدفع البنكية وبالتالى القضاء على عمليات الدفع المجهولة، فأي عملية دفع تقتضي مرورها عبر البنوك مما يضيق الخناق على مرتكبي جرائم التهرب الضريبي وتمويل الارهاب وغسل الاموال، إضافة إلى تقليل حجم الاقتصاد الموازى وإدماجة في الاقتصاد الرسمي.[2]

ثالثا: ضوابط إصدار النقود الالكترونية:

يجب وضع مجموعة من الضوابط التى تضمن درء المخاطر الاقتصادية والقانونية التى من المتوقع حدوثها عند إصدار هذه النقود، تلك الضوابط قد تكون شكلية أى تتعلق بشكل وصياغة النصوص القانونية المنظمة للنقود الالكترونية أو لجهات رقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود

1– الضوابط الشكلية للتنظيم القانونى للنقود الالكترونية:

هى الضوابط التى تتعلق بشكل وصياغة النصوص القانونية المنظمة للنقود الالكترونية ، لذلك يجب أن تتميز بالوضوح الشديد من خلال توضيح مفهوم النقود الالكترونية وتميزها عن وسائل الدفع الالكترونية والبطاقات الالكترونية ذات الغرض الواحد أو محدودة الاغراض ومن ناحية أخرى ومع الاخذ فى الاعتبار الترتيبات التعاقدية التى يمكن ان تنشأ بين الاطراف المختلفة المتعاملة بالنقود الالكترونية لذلك فإنه يجب على التشريع المتعلق بالنقود الالكترونية أن يوضح بدقة الالتزامات والحقوق لكل طرف

(1) Kenneth Rogoff Ibid
(2) Kenneth Rogoff Ibid

فى مواجهة الاطراف الأخرى ، فالالتزامات وحقوق مصدر النقود الالكترونية والعملاء والتجار والاطراف الأخرى المستخدمة لهذه النقود ويجب أن تتسم بالشفافية والدقة والوضوح.[1]

2- الضوابط الموضوعية للتنظيم القانونى للنقود الالكترونية:

تتعلق بالجهة المصدرة للنقود أو بالجهات الرقابية على المؤسسات المصدرة لتلك النقود ويتعين على التنظيم التشريعى للنقود الالكترونية أن ينطوى على قيود تلتزم بها الجهة المصدرة لتلك النقود وتتمثل في الضوابط الآتية: [2]

(أ) خضوع المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية للإشراف والرقابة الدقيقة:

لن يكون هناك جهة إشراف أو رقابة على البنك المركزى إذا تولى إصدار النقود الالكترونية، ولكن إذا كان هناك جهة أخرى تتولى الاصدار فيجب أن يكون هناك رقابة صارمة من قبل البنك المركزي على تلك المؤسسات لتجنب حدوث مخاطر.

(ب) ضرورة توافر ضوابط أمنية:

تتمثل الضوابط الأمنية فى معالجة المشكلات المالية المتوقع حدوثها مثل غسل الأموال أو تمويل الإرهاب وذلك بالاهتمام بالجهة المصدرة للنقود وأنواع النقود المصدرة.

(ج) التزام الجهة المصدرة بتقديم تقارير إحصائية نقدية بصفة دورية:

نتيجة لأن النقود الالكترونية تؤثر على السياسة النقدية من خلال تأثيرها على عرض النقود فإنه من الضرورى أن تقوم المؤسسات الائتمانية المسموح لها بإصدار النقود الالكترونية بتقديم بيانات إحصائية دورية الى البنك المركزى.

([1]) محمد ابراهيم محمود الشافعى –مرجع سبق ذكره ص 159.

([2]) محمد ابراهيم محمود الشافعى – المرجع السابق- ص173-176

(د) إلزام المؤسسات المصدرة للنقود الالكترونية بقبول تحويلها الى نقود تقليدية:

يتعين على أى تنظيم قانونى للنقود الالكترونية أن يتضمن النص على التزام مصدري النقود الالكترونية بقبول تحويلها الى نقود قانونية وذلك عند سعر التعادل أو التكافؤ فى أى وقت يطلب فيه حامل هذه النقود تغيرها.

(هـ) إلزم مصدر النقود الالكترونية بالاحتفاظ باحتياطى لدى البنك المركزى:

يتعين على البنك المركزى أن يفرض قيوداً خاصة بالاحتياطى النقدى على مصدرى النقود الالكترونية وذلك تحسبا لأي زيادة كبيرة فى خلق النقود الالكترونية مما يؤثر فى النهاية على السياسة النقدية وبالتالى المحافظة على استقرار الأسعار.

(و) ضرورة وجود تنسيق وتعاون تشريعى دولى:

يجب أن يكون هناك تنسيق وتعاون دولى للحد من الجرائم الاقتصادية غسل الأموال والتهرب الضريبى وتزوير العملة التى ممكن تحدث نتيجة لوجود النقود الالكترونية.

الخاتمة

تم توضيح أهمية السياسة النقدية فى الحياة الاقتصادية وذلك من خلال توضيح مفهومها وأهدافها وأدواتها وكيفية استخدام أدواتها لتحقيق أهدافها التى تسعى الى تحقيق النمو والتوازن الاقتصادى وفى وجود النقود الالكترونية، وجد أن هناك آثار كثيرة للنقود الالكترونية على وظائف البنك المركزى وأهداف وأدوات السياسة النقدية وأن السياسة النقدية فى ظل النقود الالكترونية ستكون أفضل فى الفعالية والأداء ذلك من أجل المزايا الموجودة فى النظام النقدى الالكترونى، والتى لم تكن موجودة فى النظام النقدى الورقى وذلك يجب أن يتم فى ضوء ضوابط شكلية وموضوعية لاصدار النقود الالكترونية

النتائج

1- أهمية السياسة النقدية فى المحافة على الاستقرار النقدى.

2- هناك اختلاف بين النقود الالكترونية والنقود الرقمية والعملات الافتراضية.

3- تؤدى النقود الالكترونية الى تحقيق سرعة فى تسوية المدفوعات وتقليل الحاجة الى الاحتفاظ بالنقود السائلة.

4- يمكن للأفراد القيام بشراء النقود الالكترونية مقابل النقود التقليدية.

5- إن استخدام النقود الالكترونية يزيد من فعالية السياسة النقدية.

6- النقود الالكترونية تقلل من الجرائم المالية وتساعد على إدماج الاقتصاد الموازى داخل الاقتصاد الرسمى.

التوصيات

1- يجب تنمية ثقافة المجتتمع بأهمية النقود الكترونية وتوضيح أهم مزاياها.

2- ضرورة وجود بنية تحتية تساهم فى تفعيل الابتكارات المالية الحديثة مثل النقود الالكترونية والعملات الرقمية المشفرة والنقود الافتراضية.

3- قيام البنوك المركزية بنفسها بإصدار النقود الالكترونية.

4- تأهيل وتدريب الموظفين فى البنوك لاكتساب خبرة التعامل مع المنتجات المالية والابتكارات الحديثة.

5- ضرورة وجود تعاون دولى لمكافحة الجرائم التى يمكن أن تحدث نتيجة التطور التكنولوجى المالى.

6- ضرورة صياغة قوانين توضح الشروط الاتى تكفل قدرة الجهة المصدرة للنقود الالكترونية على إدارة المخاطر المختلفة.

المراجـــع

أولاً: المراجع العربية:

1- الكتب والرسائل العلمية:

1- أحمد أبو الفتوح الناقه، نظرية النقود والبنوك والاسواق المالية، مؤسسة الشباب الجامعية القاهرة، 1998.

2- أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، كلية التجارة جامعة الإسكندرية، 2003-2004.

3- أنور محمود، كفاءة السياسة النقدية فى ظل العولمة المالية مع التركيز على النقود الالكترونيه كلية الاقتصاد، القاهرة -2006.

4- برهان عثمان حسين البرزنجى، الابتكارات الحديثة فى أنظمة المدفوعات وتأثيرها فى استقرار السياسة النقدية مع إشارة الى تجربة الاتحاد الأوروبى، رسالة دكتوراه فى العلوم كلية الإدارة والاقتصادية، جامعة بغداد 2007.

5- سوسن بركانى- أثر السياسة النقدية للبنك المركزى على التوسع الائتمانى للبنوك التجارية والتمويلى للبنوك الاسلامية- دراسة قياسية على عينة من البنوك العامة بالجزائر خلال الفترة من (2015-2008)، أطروحة دكتوراه منشورة على الانترنت 2018-2019.

6- السيد عبد المولى، النظم النقدية والمصرفية، دار النهضة العربية، 1988.

7- صلاح زين الدين- دراسة اقتصادية لبعض مشكلات وسائل الدفع الالكترونية- مؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون لكلية الشريعة والقانون- جامعة الإمارات العربية المتحدة - 10-12مايو 2003.

8- على حافظ منصور، اقتصاديات النقود والبنوك، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

9- عمار بوزعرور، الساسة النقدية وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، حالة الجزائر (1990 – 2005) أطروحة دكتوراه منشورة على الانترنت، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007 – 2008.

10- مريم ماطى، البنك المركزى وإدارة السياسة النقدية فى ظل الاقتصاد الرقمى، رسالة دكتورة، جامعة محمد خيضر – بسكرة – كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2016-2017.

2- الدوريات والأبحاث:

1- أحمد جمال الدين موسى، النقود الالكترونية وتأثيرها على دور المصارف المركزية فى إدارة السياسة النقدية – مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – كلية الحقوق – جامعة المنصورة، العدد9، 2001.

2- باسم أحمد عامر- العملات الرقمية (البيتكوين أنموذجا) مدى توافقها مع ضوابط النقود فى الاسلام- مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الاسلامية، المجلد 16، العدد 1 يونيو 2019.

3- ثريا الخزرجي، السياسة النقدية فى العراق بين تراكما الماضى وتحديات الحاضر، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية – جامعة بغداد، العدد23، 2010.

4- حسام الدين على صادق، وسائل الدفع الحديثة وتأثيرها على السياسة النقدية – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة 2013.

5- صالح صالحى، أدوات السياسة النقدية والمالية ترشيد دور الصرفة الاسلامية، ندوة علمية دولية حول الخدمات المالية وإدارة المخاطر فى المصارف الاسلامية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 18-20 ابريل2010.

6- عبد الله بن سليمان بن عبد العزيز الباحوث- النقود الافتراضية مفهومها وأنواعها وآثارها الاقتصادية – المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، القاهرة، العدد (1)، يناير 2017.

7- محمد ابراهيم محمود الشافعى- الآثار النقدية والاقتصادية والمالية للنقود الالكترونية – بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية والالكترونية بين الشريعة والقانون، دبى، 2003.

8- محمد راتول، صلاح الدين كروش- تقييم فعالية السياسة النقدية فى تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر، 2000-2010، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مركز دراساتت الوحدة العربية، العدد 66-2014.

9- محمود أحمد الشرقاوى، مفهوم الأعمال المصرفية الالكترونية وأهم تطبيقاتها – بحث مقدم لمؤتمر الأعمال المصرفية الالكترونية بين الشريعة والقانون، الامارات العربية المتحدة – دبي 2003.

10- منال جابر مرسى محمد- تقييم فاعلية السياسة النقدية فى تحقيق استقرار سعر الصرف فى مصر خلال الفترة (1990-2017) المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة – 201/10/12.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1- Barrdear, kumhof 2016 the macroeconomics of central bank- issued digital currencies. Bank of England staff working paper No-605-As of 20 April 2017.
2- Kenneth Rogoff "Costs and benefits to phasing out paper currency" NBER Macroeconomics Annual Conference April 11, 2014.
3- Nurjannah Ahmat, Sabrina Bashir central Bank Digital currency: A Monetary policy perspective Monetary policy Department, Bank Negara, Malaysi, central Bank of Malaysia, September 2017.
4- Peter Spenser, Regulation of the payments market and the prospect for digital Money, Bis Paper, No7.

5- Riel Miller, wolfgang Michalski and Barrie Stevens, the Future of Money organization for Economic Co-operation and Development, 2002.
6- Uan Sarbanoy, Monetary and exchange rate policy in economics newly independent currencies lessons from, recent History, National Bank of the Kyrgy2, Republic – Bi shek, May27-28, 1998.

المراجع الإلكترونية:

1- Lawrence H. summers, It's tim to kill the $100 bill, Washingtonpost, 2016.february 16
https://www.washingtonpost.com/news/wonk/wp/2010/02/16//ditstime-to-kill-the-100-bill//
2- Willem Buiter, Ebrahim Rahbari "high Time to Get low Getting Rid of the lower Bound on Nominal interest Rates Global Economics view citi Research Economics,9 April 2015.
www.banofengland.co.uk/research/Documents/workingpapers/2016/swp605-pdf

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
مفدمة	**4**
الفصل الاول: السياسة النقدية والنقود الإلكترونية (المفهوم – الأهداف)	**7**
المبحث الأول: مفهوم السياسة النقدية	**7**
أهداف السياسة النقدية	**8**
المبحث الثانى: أدوات السياسة النقدية	**10**
مفهوم النقود الالكترونية	**13**
الفصل الثانى: أثر النقود الالكترونية على السياسة النقدية	**16**
المبحث الاول: أثر النقود الالكترونية على وظائف البنك المركزى	**16**
المبحث الثانى: أثر النقود الالكترونية على أهداف السياسة النقدية	**19**
المبحث الثالث: أثر النقود الالكترونية على ادوات السياسة النقدية	**21**
المبحث الرابع: أثر النقود الالكترونية على فعالية السياسة النقدية	**22**
ضوابط إصدار النقود الالكترونية	**27**
الخاتمة	**30**
المراجع	**32**